الذكاء الاصطناعي وأثره على التحكيم الإلكتروني[1]

Artificial Intelligence and Its Impact on Electronic Arbitration

Kawtar Benabbess كوثر بنعباس

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه

بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – السويسي- جامعة مُحَمَّد الخامس الرباط.

ملخص:

يشهد العالم المعاصر تداخلا متزايدا بين التحكيم الإلكتروني كآلية بديلة لحل المنازعات والذكاء الاصطناعي كتقنية ثورية تعيد تشكيل ملامح العدالة. بحيث يلعب الذكاء الاصطناعي دورا مهما في تطوير قواعد التحكيم الإلكتروني سواء على مستوى الإجراءات (إدارة الإجراءات، توفير الوقت والجهد، قلة التكاليف المالية، السرعة، الدقة والفعالية)، أو على مستوى اتخاذ القرارات أو المساعدة في اتخادها، وذلك من خلال الاعتماد على خوارزميات، مما يساعد في تعزيز فعالية العمليات التحكيمية وتحسين جودة التحكيم الإلكتروني بشكل عام، غير أنه على الرغم من الإمكانيات الهائلة التي تقدمها أنظمة الذكاء الاصطناعي للتحكيم الإلكتروني إلا أن استخدامها بطريقة غير منضبطة قد يثير تحديات أخلاقية، قانونية، أمنية...

وتخلص هذه الدراسة إلى أن الذكاء الاصطناعي يعمل كأداة مساعدة قوية للتحكيم الإلكتروني لكن القرار النهائي يتطلب حكمة وخبرة الإنسان، وبالتالي فهو لن يقوم على إزاحة المحكم البشري بل على توطيد العلاقة بين المحكم البشري والآلة شريطة أن تبنى على أسس أخلاقية وقانونية وتنظيمية تضمن الشفافية وتصون حقوق الأطراف وتساهم في تحقيق العدالة الرقمية.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي، التحكيم الإلكتروني، خوارزميات، المحكم البشري، العدالة الرقمية.

Abstract:

The contemporary world is witnessing an increasing overlap between online arbitration as an alternative dispute resolution mechanism and artificial intelligence as a revolutionary technology reshaping the features of justice. Artificial intelligence plays an important role in developing the rules of online arbitration, both at the procedural level—through managing proceedings, saving time and effort, reducing financial costs, and enhancing speed, accuracy, and efficiency—and at the decision-making level,

[1] تم إعداد هذا العمل بدعم من المركز الوطني للبحث العلمي و التقني في إطار برنامج منحة الدكتوراه المؤطرين.

by making or assisting in arbitral decisions through the use of algorithms. This contributes to strengthening the effectiveness of arbitral processes and improving the overall quality of online arbitration. However, despite the immense potential that AI systems offer to online arbitration, their unregulated use may raise ethical, legal, and security challenges.

This study concludes that artificial intelligence serves as a powerful assistive tool for online arbitration, but the final decision still requires human wisdom and expertise. Therefore, AI will not replace the human arbitrator but rather strengthen the relationship between humans and machines, provided that this relationship is built on ethical, legal, and regulatory foundations that ensure transparency, protect the parties' rights, and contribute to achieving digital justice.

Keywords: Artificial Intelligence, Online Arbitration, Algorithms, Human Arbitrator, Digital Justice.

مقدمة:

يشهد العصر الحالي تطورا ملحوظا في استخدام التكنولوجيا الحديثة بالمهن القانونية[1]، ولم يكن هذا التطور قاصرا على العمل القانوني أمام المحاكم الوطنية فحسب بل ظهرت بوادره أمام القضاء البديل لحل المنازعات، وهو ما يظهر من خلال التحكيم الإلكتروني. دخل هذا الأخير مرحلة جديدة ودقيقة تتقاطع فيها تقاليد المهنة القانونية مع موجة التحولات الرقمية التي يفرضها الذكاء الاصطناعي حيث أصبح يمثل تحدي جديد للقانون في مستويات عدة[2]، وقد كان أحد أبرز المستجدات على التحكيم الإلكتروني دمج أدوات الذكاء الاصطناعي (AI) لتعزيز كفاءة وفعالية العملية التحكيمية، ذلك أنه التقنيات الحديثة لم تعد مجرد أدوات مساعدة بل أصبحت واقعا يغير ملامح الممارسة التحكيمية[3] تعتمد بالأساس على خوارزميات تتدخل في جميع مراحل التحكيم.

ولعل أهم المزايا التي جاء بها الذكاء الاصطناعي في هذا المجال؛ (تحليل البيانات المعقدة، إدارة الإجراءات وتبسيطها، وتوفير الوقت والتكاليف المالية والوقت، اتخاذ قرارات دقيقة وسريعة أو المساعدة في اتخادها). غير أن هذه المزايا لا تخفي التحديات المقلقة المرتبطة بالتحيزات الخوارزمية وغياب الشفافية في آليات العمل ومخاطر تسريب البيانات السرية، ومسألة المسؤولية القانونية إضافة إلى التحدي الأكبر والمتمثل في غياب إطار قانوني وتشريعي شامل يعمل على ضبط استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان احترام المبادئ القانونية الأساسية، وهو ما يؤكد أن دخول هذه التقنيات يشكل فرصة وتحديا في آن واحد: فرصة لتحسين جودة وكفاءة مسار التحكيم وجعل العدالة أكثر سرعة وفعالية، وتحديا لكون هذه التقنيات قد تفتقر إلى المعايير القانونية والأخلاقية التي تضمن الشفافية والعدالة والمساءلة. ومع ذلك فإن توظيف الذكاء الاصطناعي في ميدان التحكيم لا ينبغي أن يفهم على أنه مسعى لإزاحة العنصر البشري أو تقليص دوره بل على العكس فهو يمثل خطوة نحو تعميق العلاقة التفاعلية بين الآلة والعقل الإنساني، فالعقل البشري يظل المرجع الأساسي في التقدير القانوني، و التمييز بين المعطيات الأخلاقية والواقعية، بينما تسهم الأنظمة الذكية في تعزيز الكفاءة والدقة وسرعة الوصول إلى القرار ضمن إطار من التكامل شريطة أن تبنى هذه العلاقة على أسس أخلاقية وتنظيمية متينة تضمن أن تكون هذه التقنية في خدمة العدالة لا مهددا لها.

من هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى عرض الأثر المتنامي للذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم من خلال تحليل فرصه التقنية وتحدياته القانونية مع تسليط الضوء على الإطار التشريعي المحدود أو الغائب في هذا المجال والبحث عن آليات ممكنة لتنظيم استخدام هذه التقنيات بما يضمن احترام المبادئ الأساسية للممارسة التحكيمية واستقلالية الهيئة التحكيمية.

ومن هنا نخلص إلى طرح الإشكالية التالية: ما مدى تأثير استخدام الذكاء الاصطناعي على قواعد التحكيم الإلكتروني؟

---

[1] Alexandre Vial, Système d'intelligence artificielle et responsabilité civile, Droit positif et proposition de réforme, op.cit, P19.

[2] حمادي العطرة و نون زازة الزهر، "تحديات الذكاء الاصطناعي للقانون"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي حقوق تخصص: قانون أعمال، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–، السنة الجامعية 2021/2020، ص8.

[3] محمد فهمي، "التحكيم في عصر الذكاء الاصطناعي"، مجلة الربيئة، تاريخ زيارة الرابط www.arrabiaa.net 20 /2025/10 على الساعة01:30

ولمحاولة الإجابة عن هذه الإشكالية يقتضي التحليل الأكاديمي و العلمي تقسيم الموضوع إلى محورين، لذلك سنخصص المحور الأول للدور الذي يلعبه الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد التحكيم الإلكتروني بينما سنخصص المحور الثاني للتحديات الأخلاقية و القانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني.

المحور الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تطوير قواعد التحكيم الإلكتروني

يلعب الذكاء الاصطناعي دورا حيويا في تحسين وتبسيط العمليات التحكيمية، إذ تمتلك هذه التقنيات قدرة كبيرة في تعزيز فعالية عمليات التحكيم الإلكتروني على مستوى الإجراءات الشكلية (أولا) مما يساهم في تقليل التكاليف المرتبطة بالإجراءات وتسريعها، كما يمكن لهذه التقنيات أيضا أن تتدخل في القرارات و المضمون التحكيمي (ثانيا) من خلال الاستعانة بخوارزميات الذكاء الاصطناعي ومساعدتها في اتخاذ القرار.

أولا: تدخل الذكاء الاصطناعي في الإجراءات الشكلية للتحكيم الإلكتروني

إذا كان التحكيم الإلكتروني يهدف إلى استخدام التقنيات الرقمية لإدارة عملية التحكيم (مثل الجلسات عبر الإنترنيت)، فإن التحكيم المدعوم بالذكاء الاصطناعي يقوم بالأساس على استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي، فالذكاء الاصطناعي له تأثير واضح على فعالية وسرعة التحكيم الإلكتروني وبفضل تقنيات التعلم الآلي وتحليل البيانات أصبح التحكيم الإلكتروني أكثر كفاءة من أي وقت مضى، ويظهر تأثير الذكاء الاصطناعي على إجراءات التحكيم الإلكتروني كالآتي:

- **تسريع العمليات التحكيمية:** يمكن للذكاء الاصطناعي تسريع العمليات التحكيمية باعتماد تقنية التعلم الآلي (Machine Learning)، عبر التحليل الآلي للمعلومات بحيث يقوم باستقراء كميات ضخمة من السوابق القضائية وأحكام التحكيم بغية استكشاف الأنماط وإنتاج تنبؤات احتمالية لنتائج النزاع. وتحليل البيانات بسرعة وكفاءة لاستخراج المعلومات الأساسية، مما يقلل من الوقت اللازم لاتخاذ القرارات وإصدار الحكم النهائي.
- **تحليل البيانات (Data Analytics):** تعطي فهما دقيقا يقوم بإحصائيات لممارسات المحكمين، واتجاهات الأطراف، وتكاليف القضايا ومدتها، وهو ما يساعد على إدارة النزاع بشكل معقول ودقيق.
- **الدقة والموضوعية:** يمتلك الذكاء الاصطناعي قدرة واسعة على إجراء تقييمات أولية للقضايا وحل النزاعات البسيطة قبل بدء عملية التحكيم، كما يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم تحليلات دقيقة وموضوعية للبيانات والأدلة باستخدام الوثائق والتوقيعات الإلكترونية لتسهيل جمع الأدلة وتقديمها، مما يسرع العملية و يزيد من دقتها[1]، ويزيد من جودة الحكم النهائي ويقلل من احتمالات الخطأ البشري.

[1] بوزيد سفيان، توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التسويق الإلكتروني، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 12، العدد،1 2022م، ص106/484.

- **تخفيض التكاليف:** مع تقدم تقنيات الاتصال عبر الأنترنيت أصبح بإمكان الأطراف المشاركة في التحكيم والتواصل عن بعد باستمرار دون الحاجة إلى السفر وهو ما سيساعد في تقليل التكاليف المرتبطة بالتحكيم الإلكتروني، سواء كانت تكاليف السفر أو التكاليف القانونية، ويجعل العمليات التحكيمية أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية.

- **تحسين عمليات البحث:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في عمليات البحث عن القوانين والسابقات القضائية المتعلقة بالنزاع، مما يسهل عملية إعداد الحجج والمرافعات.

- **توفير الوقت والجهد:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في تحديد القضايا الرئيسية وتقديم الأدلة ذات الصلة بشكل أسرع، مما يوفر الوقت والجهد اللازمين لإجراءات التحكيم.

- **تعزيز التواصل والوصول إلى المعلومات:** يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهل التواصل بين الأطراف والمحكمين عبر منصات التحكيم الإلكتروني، ويساعد في تنظيم وتحديث المستندات بشكل فعال.

- **معالجة اللغة الطبيعية (Natural Language Processing):** تمكن الحواسيب من قراءة النصوص القانونية والتمييز بين معطياتها، بما يسمح بمراجعة ملايين المستندات واستخراج الصلة منها، وصياغة مسودات أولية للدفوع أو حتى مقاطع من قرارات التحكيم[1].

وبناءا على ماسبق، يمكن القول أن أدوات الذكاء الاصطناعي في مجموعها أحدثت انتقالا نوعيا من العمل اليدوي المرهق إلى معالجة آلية توفر وقتا وجهدا، وتفتح مجالا لتصورات جديدة حول " العدالة القابلة للحساب"[2]. الأمر الذي ساهم بشكل كبير في تحسين عمليات التحكيم الإلكتروني سواء من خلال تبسيط الإجراءات وتسريعها أو من خلال تخفيض التكاليف المرتبطة بها، وهو ما يساعد على تقديم حلول تقنية متقدمة تهدف إلى إرساء مبادئ العدالة والإنصاف تعزز الكفاءة، الوضوح، والدقة مما سيجعل استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني خيارا مثاليا لحل النزاعات في العصر الرقمي.

ثانيا: تدخل الذكاء الاصطناعي في القرارات والمضمون التحكيمي

تأتي مرحلة اتخاذ القرار كخطوة أخيرة في العملية التحكيمية بحيث يتدخل الذكاء الاصطناعي في المضمون التحكيمي عن طريق استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي لاتخاذ القرارات أو المساعدة في اتخاذها، غير أن مسألة اتخاذ القرارات من قبل هذه التقنيات تبقى مرهونة حسب نوع النزاع وقيمته:

- **إصدار أحكام آلية (في النزاعات البسيطة):** في بعض المنصات الصغيرة أو النزاعات منخفضة القيمة (مثل نزاعات التجارة الإلكترونية) تمتلك تقنيات الذكاء الاصطناعي سلطة اتخاذ القرار بحيث يتم تعيين المحكم تلقائيا عبر خوارزمية دون تدخل الأطراف، وقد بدأت هذه المنصات باختبار إصدار قرارات مبنية على بيانات محددة، خاصة في المنازعات البسيطة أو الاستهلاكية، وهو الأمر الذي سيترتب عنه القضاء على عملية اختيار المحكم من قبل الأطراف أو من قبل المحكمة، والنتيجة

[1] مُحَمَّد فهمي، مقال سابق، تاريخ زيارة الرابط 2025/10/15 على الساعة21:08 www.arrabiaa.net

[2] مُحَمَّد فهمي، مقال سابق، تاريخ زيارة الرابط 2025/10/16 على الساعة 13:05 www.arrabiaa.net

ستعتمد بالأساس على الخوارزميات المستخدمة في برنامج النظام الذكي الاصطناعي، و من ثمة ستصبح سلطة اتخاذ القرار في النزاع بيد النظام الذكي مع احتمال عدم قبول القرار التحكيمي الذكي اصطناعيا مادام الحق في اختيار المحكم قد تمت إزالته في هذه النظم الذكية[1].

- **اقتراح حلول تلقائية للنزاعات**: فمن خلال تحليل آلاف الأحكام السابقة تستطيع الخوارزميات تقديم تقديرات احتمالية للنتائج، وتقديم توصيات استنادا إلى سوابق قانونية أو قواعد تحكيم سابقة، الأمر الذي يشجع الأطراف على التسوية المبكرة ويقلل من النزاعات العبثية.

- **المساعدة في اتخاذ القرار**: في المنصات الاحترافية (مثل Arbitrate.com أو eBRAM)، يمكن للأطراف اختيار محكم من قائمة مقترحة، وأحيانا الذكاء الاصطناعي يرشح محكمين بناءا على نوع النزاع وخبرة المحكم، لكن القرار النهائي يبقى للأطراف وبالتالي تقتصر مهمة النظام الذكي كأداة مساعدة في اتخاذ القرار.

ومن خلال ماسبق يتبين أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إصدار القرارات في مجال التحكيم يلعب دورا محوريا في حل النزاعات سواء عند اتخاذ القرارات بسرعة وبشكل تلقائي بناءا على الخوارزميات المبرمجة في النزاعات البسيطة جدا، أو من خلال تقديمه لحلول مبتكرة تظهر قدرتها على المساعدة في اتخاذ قرارات مبنية على أسس علمية موضوعية دقيقة، أو عندما يقتصر دور الأنظمة فقط على المساعدة في اتخاذ القرار.

فالنظام الذكي لا يصدر الحكم لكنه يوفر توقعات بناءا على سوابق مماثلة بدلا من الاعتماد على التقدير الشخصي وحده، ويوفر تحليلات مقارنة تستند إلى قضايا مماثلة، بما يدعم موضوعية القرار ويمنح الأطراف قدرا أعلى من اليقين، كما يمكن للأنظمة الذكية تتبع قرارات المحكمين وتحليل دقتها مما يساعد في تحديد القرار النهائي بشكل دقيق، وبذلك تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي قد ساهمت في تعزيز كفاءة وفعالية التحكيم الإلكتروني.

على الرغم من تدخل الذكاء الاصطناعي في القرارات والمضمون التحكيمي غير أنه يبقى هذا التدخل نسبي إلى حد ما، مادام أن المحكم في نهاية المطاف هو المسؤول عن القرار النهائي[2] وليس النظام الذكي خاصة في النزاعات الكبيرة والباهظة الثمن التي لا يكون فيها تدخل تقنيات الذكاء الاصطناعي في حل النزاع بشكل تلقائي وإنما تتطلب ضرورة تدخل العنصر البشري، وهو نفس التوجه الذي أكده ذ. محمود لطفي حيث رجح عدم إمكانية أن يكون المحكم البشري هو الذكاء الاصطناعي لأن جوهر فكرة العدالة فكرة إنسانية وليست رياضية والذكاء الاصطناعي يعجز عن تسبيب الأحكام وبالتالي فلا يصح أن يحل محل القاضي أو المحكم وإن كان ذلك لا يمنع من أن يساعده في أداء مهمته وفقا لضوابط معينة[3]، فحلول الذكاء الاصطناعي محل

---

[1] منظر سعاد، قابلية التحكيم كوسيلة بديلة لفض المنازعات، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد 19، العدد 1، 2024، ص 61.

[2] Joris T: L'impact de l'intelligence artificielle dans l'arbitrage et sa procédure, travail de fin d'études, Master en droit, Liège université: Droit, science politique et criminologie,2019-2020, P25.

[3] محمود لطفي، التقرير الختامي والتوصيات لأعمال مؤتمر، " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي"، تحت إشراف محمد صافي يوسف، المنعقد يومي 4و5 نوفمبر 2023 بكلية الحقوق جامعة عين شمس، سنة 2023، ص 13.

البشر بشكل كامل في قضايا التحكيم المعقدة أمر بعيد جدا [1]، وبالتالي يمكن الجزم بالعلاقة التكاملية بين الآلة والمحكم فكلاهما يحتاج إلى الآخر[2] من أجل تحسين جودة التحكيم الإلكتروني و تحقيق العدالة.

المحور الثاني: التحديات الأخلاقية والقانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني

رغم المزايا التي يمتاز بها الذكاء الاصطناعي وتأثيره الإيجابي في مختلف المجالات إلا أن إدماجه في مؤسسة التحكيم يواجه تحديات جدية ينبغي التعامل معها بحذر، فالاستخدام غير المنضبط للذكاء الاصطناعي في التحكيم يترتب عنه مخاطر عديدة؛ وتشمل هذه التحديات؛ تحديات أخلاقية(أولا) وتحديات قانونية (ثانيا).

أولا: التحديات الأخلاقية: وبالرغم من الإمكانات الكبيرة التي يوفرها الذكاء الاصطناعي في تسريع وتحسين إجراءات التحكيم الإلكتروني، إلا أن استخدامه بشكل متهور يثير عدة تحديات أخلاقية، من بينها المساس بالخصوصية وحماية البيانات، وخطر التحيز الخوارزمي، كم يطرح أيضا إشكال آخر مرتبط بفقدان الشفافية والبعد الإنساني في اتخاذ القرار، وهو الأمر الذي سنعالجه في الآتي:

- **الخصوصية وحماية البيانات:** المحور العصبي للذكاء الاصطناعي يعتمد بالضرورة على قاعدة البيانات التي تتوافر لهذا الذكاء، فكلما توسعت هذه القاعدة تعمق مفهوم الذكاء لديه وأصبح أكثر فاعلية في أداء الغايات المرجوة، وطالما أن البيانات تتسم بالعموم فإن الإشكالية تبرز فيما يتعلق بالبيانات الخاصة[3]. ذلك أن التعامل مع البيانات الضخمة التي تستخدم في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي يثير مخاوف بشأن الخصوصية، فالتحكيم الإلكتروني يتطلب جمع وتخزين بيانات شخصية وحساسة (مثل البيانات المالية، العقوبات، المحاضر...) وبالتالي فإن إدخال هذه البيانات الحساسة إلى أنظمة رقمية سيترتب عنه المس بالمعطيات الشخصية سواء من خلال التزييف أو القرصنة[4]، مما قد يؤدي إلى انتهاكات كبيرة للسرية و الخصوصية، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تستخدم هذه البيانات لأغراض غير أخلاقية، لذلك يجب تنظيم قواعد صارمة لحماية البيانات الشخصية التي يتم جمعها بواسطة أنظمة الذكاء الاصطناعي، ووضع قوانين تنظم جمع واستخدام البيانات بدقة في سياق التكنولوجيا الذكية وتعزيز حماية خصوصية الأفراد، حيث تشير الدراسات إلى أن خرق البيانات يمكن أن يؤدي إلى أضرار بالغة للأفراد والمؤسسات[5].

---

[1] عبد الرحمن بن سعد الدوسري، الذكاء الاصطناعي، جلسة نقاشية حول موضوع " الذكاء الاصطناعي وأثره على التحكيم"، ص 45.

[2] عماد عبد الرحيم الدحيات، " نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر والآلة" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08العدد 05، السنة 2019، ص5.

[3] الخطيب محمد عرفان، الذكاء الاصطناعي والقانون: نحو مشروع قانون مؤطر للذكاء الاصطناعي في إطار أحكام القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسآلة لعام 2017 ورؤية قطر الوطنية 2030، المجلة القانونية والقضائية، س14، ع2، وزارة العدل – مركز الدراسات القانونية والقضائية، 2020، ص 57.

[4] رضوان النكادى، " آفاق الخصوصية في عصر الذكاء الاصطناعي"، مقال منشور ضمن كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية وأخلاقية، تحت إشراف ذ عصام عيروط، المنعقد يومي 21و22 /2024/07 حضوريا في مدينة القاهرة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية بألمانيا/ برلين، سنة 2024، ص406.

[5] عثمان محمد عبد المحسن عثمان، " الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي: التحديات التشريعية والمسؤولية القانونية في ظل التطور الرقمي"، مجلة الشرق للعلوم الإنسانية، المجلد 1،العدد 2 الشرق للنشر والتكنولوجيا، 2025، ص 79.

- **التحيز الخوارزمي**: تعتمد أنظمة الذكاء الاصطناعي على البيانات التي تغذى بها، فإذا كانت البيانات التي تدرب عليها الخوارزميات متحيزة فإن النتائج ستعكس هذا التحيز على حساب بعض الفئات المهمشة[1]، مما قد يؤدي إلى قرارات غير عادلة، إذ قد تعيد الخوارزميات إنتاج ما تحمله البيانات التاريخية من انحيازات اجتماعية أو قانونية مما يهدد مبدأ العدالة، وهو ما يتطلب ضرورة الرقابة البشرية لضمان عدم الاعتماد الكلي على الذكاء الاصطناعي في اتخاذ القرارات الجوهرية وتقييم الخوارزميات باستمرار للحد من التحيز.

- **فقدان الشفافية**: العديد من أنظمة الذكاء الاصطناعي تعتبر صندوقا أسود، ومن الصعب أحيانا فهم وتفسير كيف وصل نظام معين إلى اقتراح قرار بعينه[2]، ذلك أنه طبيعة بعض الخوارزميات تجعل من الصعب تفسير منطق قراراتها وهو ما يتعارض مع مبدأ تسبيب الأحكام وحق الأطراف في الفهم، حيث يصعب على المستخدمين وحتى المطورين فهم كيفية اتخاذ القرارات، هذا التحدي يؤثر على ثقة المستخدمين في الأنظمة الذكية خاصة في مجال التحكيم وهو الأمر الذي يفرض ضمان الشفافية من خلال الإفصاح عن أي استخدام للذكاء الاصطناعي في تحليل القضايا أو إعداد المستندات[3].

- **فقدان البعد الإنساني في اتخاذ القرارات**: في بعض القضايا يحتاج التحكيم إلى اعتبار العوامل الإنسانية مثل الظروف الخاصة للأطراف المتنازعة (الظروف المالية أو الاجتماعية)، فأنظمة الذكاء الاصطناعي مهما تطورت تبقى غير قادرة على تقدير القيم الإنسانية كالمصداقية أو فهم الظروف المحيطة بالنزاع وهو ما يجعل تدخل العنصر البشري أي المحكم ضروري في العملية التحكيمية.

وهو ما يطرح تساؤل جوهري مهم ألا وهو: هل يعتبر التحكيم الإلكتروني المدعوم بالذكاء الاصطناعي آمنا؟

انطلاقا من هذا التساؤل، يمكن القول بأن رغم التحديات التي تواجه دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني إلا أن هذه الأنظمة من شأنها تحقيق العديد من المزايا المرتبطة أساسا بالسرعة والكفاءة والفعالية مما سيساهم في تعزيز العملية التحكيمية وسيحسن من جودة التحكيم الإلكتروني وبالتالي فإن التحكيم بالذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون آمنا إذا تم تصميمه بمعايير أمنية صارمة، لكن التحدي يمكن في ضمان عدم إمكانية اختراقه أو التلاعب بالبيانات الشخصية.

ثانيا: التحديات القانونية: يواجه استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم إشكالات قانونية عميقة، حول المسؤولية القانونية في حال صدور أخطاء أو قرارات جاهزة ناتجة عن أنظمة الذكاء الاصطناعي، إضافة إلى الغموض الذي يعتري غياب

[1] KLA, A: L'administration Marocaine dans ses relations avec le public, Thèse pour l'obtention du Doctorat d'état en droit public, Faculté de science juridique, économique et sociale, Agdal, RABAT,1985,P264.

[2] Martineau, J. T, & Gril, E, Transition numérique et intelligence artificielle: d'importants enjeux éthiques à surveiller. Gestion, 48,2023, pages 60 à 64.

[3] دليل (CIARB) لاستخدام الذكاء الاصطناعي في 2025، تاريخ زيارة الرابط 2025/10/17 على الساعة 22:34 www.iamaeg.net

إطار تشريعي وتنظيمي واضح يحدد حدود الاستخدام وضوابطه، وهو ما يضعف الثقة ويبرز الحاجة إلى تأطير قانوني صارم ومتخصص.

المساءلة القانونية: تطرح المسؤولية القانونية عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم إشكالية مهمة تدور حول من المسؤول عن القرارات الخاطئة المتخذة من قبل تقنيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم ؟ هل تقع على عاتق المبرمج أم المستخدم؟

وفقا لما هو متعارف عليه، لا يمكن تحميل المسؤولية لنظام الذكاء الاصطناعي نفسه لأن الذكاء الاصطناعي مهما بلغ تطوره يبقى أداة أو نظام تقني لا يتمتع بمجموعة من العناصر القانونية التي تخول له تحمل المسؤولية وأهمها (الشخصية القانونية، الأهلية للالتزام القانوني، القدرة على التمييز/ النية/ القصد...). وبالتالي فالقانون لا يعاقب البرامج بل يعاقب أو يحمل المسؤولية لمن يستخدمها أو يشغلها أو ينتجها.

وللإجابة عن السؤال السابق يمكن القول أنه من الناحية القانونية، يعتمد ذلك على متى ومن وكيف استخدم الذكاء الاصطناعي؟ وتقع المسؤولية القانونية المترتبة عن استعمال الذكاء الاصطناعي في العملية التحكيمية على الجهات التالية:

- **المحكم أو هيئة التحكيم:** فلا يجوز تفويض سلطة اتخاذ القرار النهائي إلى النظام الآلي دون إشراف بشري، والمحكم يبقى هو المسؤول عن دقة المخرجات القانونية المضمنة في القرار عن مطابقتها للاتفاق التحكيمي وللقانون المعمول به إضافة إلى أنه يجب عليه التأكد من أن الأطراف على علم باستخدام AI إذا أثر ذلك على سير القضية.
- **الأطراف أو ممثلوهم القانونيون:** تقع عليهم المسؤولية في حالة إذا استخدموا لإعداد المرافعات أو الأدلة بدون التحقق، وفي حالة أخرى إذا تم إدخال معلومات حرمت السرية أو معلومات غير دقيقة دون فحص يمكنهم تحميلهم المسؤولية.
- **مزود النظام أو المزود التقني:** إذا كان النظام يحتوي على أخطاء جوهرية أو لم يصمم بطريقة تحترم القوانين المعمول بها (خصوصا إذا كان المزود قد ضمن ضمانات أو مزايا أمان ثم فشل في الوفاء بها).

واستنادا لما سبق يتضح أن المسؤولية القانونية عن الأخطاء المترتبة عن استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني تنسب إلى من يستخدم النظام الذكي أو يشغله أو ينتجه، أي المحكم أو الأطراف أو ممثلوهم أو المزود التقني وبعبارة أخرى فالمسؤولية يتحملها العنصر البشري وليس النظام الآلي الذي يفتقر للعديد من المقومات القانونية، فهي تثبت على الشخص بوصفه الضمانة الأخيرة لعدالة القرار التحكيمي.

الغياب التشريعي والتنظيمي: يعتبر الإطار التشريعي والتنظيمي من أبرز محددات مسار تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التحكيم الإلكتروني، حيث يهدف إلى تقنين العمليات التحكيمية والاستعمالات المرتبطة بهذه الأخيرة، بما يضمن استفادة قصوى من آثاره ومنافعه وتقليل المخاطر الناجمة عنه. فالإطار التشريعي لا يقتصر فقط على قانون واحد مؤطر للمجال بل يهم منظومة شاملة تؤمن البيانات الشخصية، تحمي الأطراف المتنازعة، تشجع على الولوج للوسائل البديلة لحل المنازعات. لهذا فتطوير الذكاء الاصطناعي في هذا المجال مرتبط بترسانة قانونية كبيرة، خاصة وأن الذكاء الاصطناعي بطبيعته

الرقمية متجدد ويصعب مواكبته بإطار تشريعي واحد، إضافة إلى أن غياب تعريف قانوني موحد عالميا للذكاء الاصطناعي يشكل إشكال حقيقي يساهم في تعقد مسألة التنظيم والمساءلة و التشريع، مما يصعب معه تنظيمه تشريعيا وهو ما يمثل عقبة أمام الابتكار.

فالذكاء الاصطناعي يشكل فرصة كبيرة لتحسين كفاءة التحكيم الإلكتروني لكنه يحمل في طياته مخاطر عديدة تستدعي وجود إطار تنظيمي وتشريعي متين ومتطور يوازن بين الابتكار وحماية حقوق الأطراف، كما أن مستقبل الذكاء الاصطناعي في التحكيم رهين بوضع إطار قانوني وتشريعي شامل يعزز دور الذكاء الاصطناعي في تقنيات الذكاء الاصطناعي وهو الأمر الذي يتطلب:

- ضرورة وضع إطار تنظيمي واضح يحدد مسؤوليات المحكمين والأطراف عند الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في مختلف مراحل التحكيم، كما ينبغي أيضا على المؤسسات التحكيمية الكبرى صياغة بروتوكولات تحدد معايير الشفافية والمساءلة وحماية البيانات.
- تكثيف الجهود الوطنية والدولية لتطوير قوانين تتسم بالمرونة والعدالة تضمن استخداما آمنا و فعالا للذكاء الاصطناعي في فض المنازعات.
- سن قوانين ولوائح تنظيمية دولية لضبط استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان احترام المبادئ القانونية الأساسية.
- تدريب المحكمين على استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي وفهم حدودها ليصبحوا قادرين على فهم وإدارة الأدوات الذكية بفعالية ودقة من أجل مواكبة التطور التكنولوجي السريع.
- فرض شفافية إلزامية في خوارزميات التحكيم الإلكتروني.
- الحفاظ على الرقابة البشرية على العملية التحكيمية.
- معالجة قضايا مثل خصوصية البيانات والشفافية الخوارزمية والاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي في صنع القرار للحفاظ على ثقة ونزاهة عملية التحكيم.

ونظرا للفراغ التشريعي في مجال استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني وغياب قواعد دولية ملزمة تقنن العمليات التحكيمية في هذا المجال، واستجابة لذلك تعمل المنظمات والمؤسسات التحكيمية على وضع إرشادات ومعايير لحكم استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم، وتؤكد هذه الأطر على أهمية الإشراف البشري والمساءلة والحق في الطعن في القرارات التي ينشئها الذكاء الاصطناعي، ومن خلال ضمان استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي بمسؤولية وأخلاقية يمكن لأصحاب المصلحة التمسك بمبادئ الإجراءات القانونية الواجبة والعدالة الإجرائية في إجراءات التحكيم[1]، إضافة إلى أن بعض المراكز

[1] رشا علي الدين، التحكيم والذكاء الاصطناعي واقع وتحديات، ص34.

التحكيمية الدولية (كمحكمة لندن للتحكيم الدوليLCIA ومركز سنغافورة SIAC) بدأت بمراجعة إجراءاتها لاستيعاب التكنولوجيا[1].

ومن بين أهم هذه الإرشادات والمعايير التي سعت المؤسسات التحكيمية لوضعها في بعض الدول:

- دليل (CIARB) لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم 2025، ويهدف هذا الدليل إلى تحقيق توازن بين الاستفادة من إمكانيات الذكاء الاصطناعي في التحكيم وبين الحد من المخاطر القانونية والإجرائية التي قد تنشأ نتيجة استخدامه ومن بين الأهداف الرئيسية له: تعزيز كفاءة التحكيم، ضمان العدالة الإجرائية، الحفاظ على سرية المعلومات، وضع إطار تنظيمي[2].

- مسودة إرشادات مركز التحكيم والوساطة في وادي السيلكون SVAMC نموذجا – إرشادات حول استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم–، تهدف إلى إرساء مجموعة من المبادئ العامة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم، تحتوي على قواعد موجهة إلى الأطراف، ممثليهم القانونيين والمحكمين بما في ذلك المستشارون والخبراء، كما تهدف هذه المبادئ إلى التوجيه وليس الإلزام القطعي إلى استيعاب الظروف الخاصة بكل قضية والتطورات التكنولوجية، وتعزيز الإنصاف والكفاءة والشفافية في إجراءات التحكيم. [3]

- إرشادات معهد التحكيم التابع لغرفة التجارة في ستوكهولم(SCC) بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم، وتعالج هذه الإرشادات الفرص والتحديات التي يثيرها هذا التطور التكنولوجي وتتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في دليل(SCC) مع التركيز على المرونة والسرية، والإشراف البشري لضمان العدالة والكفاءة، وقد اعتمد مجلس(SCC) هذه الإرشادات بهدف اقتراح تدابير رئيسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول في التحكيم، خصوصا في ظل غياب لوائح تنظيمية محددة في هذا المجال[4].

على الرغم من الفراغ التشريعي والتنظيمي لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في التحكيم الإلكتروني، إلا أنه من المحتمل أن يتزايد استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في هذا المجال في المستقبل القريب، نظرا للمزايا العديدة التي توفرها هذه الأنظمة للتحكيم الإلكتروني وهو ما يستوجب ضرورة التعجيل لوضع إطار قانوني وتنظيمي واضح يقنن استعمالات الذكاء

[1] ناجي سابق، التحكيم في عصر الذكاء الاصطناعي، تاريخ زيارة الرابط 2025/10/19 على الساعة 21:28، الموقع الرسمي للمستشار https://najisabek.com/article.php?A=153

[2] دليل (CIARB) لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم 2025 عبر موقع www.iamaeg.net

[3] مسودة إرشادات مركز التحكيم والوساطة في وادي السيليكون نموذجا، للاضطلاع عليها المرجو زيارة الرابط التالي: https://www.acerislaw.com

[4] أمير حسين أميني، استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم: توضيح إرشادات SCC، 2024.

الاصطناعي في الممارسات التحكيمية فمع تطور هذه التقنيات ستصبح أكثر فعالية وكفاءة، مما سيسهم في تحسين عملية التحكيم بشكل عام[1].

خاتمة:

يعتبر التحكيم الإلكتروني أرضا خصبة لتطبيق الذكاء الاصطناعي، حيث حقق هذا الأخير نقلة تاريخية ونوعية في مجال تسوية المنازعات تجمع بين الكفاءة التقنية والعدالة البديلة، فإذا كانت تقنيات الذكاء الاصطناعي توفر مزايا عديدة للتحكيم الإلكتروني تتعلق أساسا ب(تحليل البيانات، تبسيط الإجراءات، قلة التكاليف، تقديم التوصيات)، إلا أن ذلك يتطلب أيضا دراسة متأنية للتحديات القانونية والأخلاقية، فنجاحه رهين بوضع إطار قانوني تنظيمي وأخلاقي محكم يضمن الشفافية، ويحمي حقوق الأطراف ونزاهة العملية التحكيمية، وإن كان الذكاء الاصطناعي يعمل كأداة مساعدة قوية للتحكيم الإلكتروني لكن القرار النهائي يتطلب حكمة وخبرة الإنسان، وبالتالي فهو لن يحل محل المحكمين البشريين بالكامل ولن يقوم على إزاحة العنصر البشري بل على تعميق العلاقة بين العقل الإنساني والآلة وهو ما يبرهن أنه مستقبل واعد للتحكيم حيث سيعمل كشريك قوي لتعزيز الدقة والسرعة لذلك فإن التقدم التكنولوجي لابد أن يكون خادما للعدالة لا بديلا عنها وأن يكون تحت سيطرة ومسؤولية المحكم البشري كي لا تكون هناك تجاوزات أو أخطاء تؤدي إلى ضياع الحقوق.

[1] بومالة كنزة، بن تركية ليندة أدية، الذكاء الاصطناعي والتحكيم الإلكتروني في حل نزاعات التجارة الإلكترونية، مجلة القانون العام الجزائري في حل نزاعات التجارة الإلكترونية، عدد خاص/سبتمبر2025، ص 402.

لائحة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب :

- رشا علي الدين، التحكيم والذكاء الاصطناعي واقع وتحديات.
- أمير حسين أميني، استخدام الذكاء الاصطناعي في التحكيم: توضيح إرشادات SCC، 2024.
- كتاب أعمال مؤتمر مستقبل الذكاء الاصطناعي تحديات قانونية و أخلاقية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/ برلين، سنة 2024.

البحوث الجامعية:

- حمادي العطرة و نون زازة الزهر، "تحديات الذكاء الاصطناعي للقانون"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي حقوق تخصص: قانون أعمال، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية- جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-، السنة الجامعية 2021/2020.

المقالات العلمية:

- بوزيد سفيان، توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التسويق الإلكتروني، مجلة الاقتصاد الصناعي(خزارتك)، المجلد 12، العدد1، 2022.
- منظر سعاد، قابلية التحكيم كوسيلة بديلة لفض المنازعات، مجلة جامعة الخليل للبحوث، مجلد 19، العدد 1، 2024.
- عثمان مُحَّد عبد المحسن عثمان، " الإطار القانوني للذكاء الاصطناعي: التحديات التشريعية والمسؤولية القانونية في ظل التطور الرقمي"، مجلة الشرق للعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 2 الشرق للنشر والتكنولوجيا،2025 .
- بومالة كنزة، بن تركية ليندة أديبة، الذكاء الاصطناعي والتحكيم الإلكتروني في حل نزاعات التجارة الإلكترونية، مجلة القانون العام الجزائري في حل نزاعات التجارة الإلكترونية، عدد خاص/سبتمبر2025.
- الخطيب مُحَّد عرفان، الذكاء الاصطناعي والقانون: نحو مشروع قانون مؤطر للذكاء الاصطناعي في إطار أحكام القواعد الأوروبية في القانون المدني للإنسآلة لعام 2017 ورؤية قطر الوطنية 2030، المجلة القانونية والقضائية، س14، ع2، وزارة العدل – مركز الدراسات القانونية والقضائية، 2020.
- عماد عبد الرحيم الدحيات، " نحو تنظيم قانوني للذكاء الاصطناعي في حياتنا: إشكالية العلاقة بين البشر و الآلة" مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08،العدد 05، السنة 2019.
- التقارير العلمية:

- عبد الرحمن بن سعد الدوسري، الذكاء الاصطناعي، جلسة نقاشية حول موضوع " الذكاء الاصطناعي وأثره على التحكيم"، ص 45.

- التقرير الختامي والتوصيات لأعمال مؤتمر، " التحديات والآفاق القانونية والاقتصادية للذكاء الاصطناعي"، تحت إشراف مُحَمَّد صافي يوسف، المنعقد يومي 4و5 نوفمبر 2023 بكلية الحقوق جامعة عين شمس، سنة 2023.

- المواقع الإلكترونية:

- مُحَمَّد فهمي، "التحكيم في عصر الذكاء الاصطناعي"، مجلة الربيئة، 1www.arrabiaa.net

- دليل (CIARB) لاستخدام الذكاء الاصطناعي في2025، www.iamaeg.net

- ناجي سابق، التحكيم في عصر الذكاء الاصطناعي، الموقع الرسمي للمستشار https://najisabek.com/article.php?A=153

- مسودة إرشادات مركز التحكيم والوساطة في وادي السيليكون نموذجا، للاضطلاع عليها المرجو زيارة الرابط التالي: https://www.acerislaw.com

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

-Alexandre Vial, Système d'intelligence artificielle et responsabilité civile, Droit positif et proposition de réforme, op.cit.

- Joris T: L'impact de l'intelligence artificielle dans l'arbitrage et sa procédure, travail de fin d'études, Master en droit, Liège université: Droit, science politique et criminologie,2019-2020.

-Martineau, J. T, & Gril, E, Transition numérique et intelligence artificielle: d'importants enjeux éthiques à surveiller. Gestion, 48,2023.

- KLA, A: L'administration Marocaine dans ses relations avec le public, Thèse pour l'obtention du Doctorat d'état en droit public, Faculté de science juridique, économique et sociale, Agdal, RABAT,1985.